

حادثة حريق فيلاجيو 2012

حملة الأمن والسلامة .. والتبعات الاقتصادية

أدى حريق فيلاجيو الذي وقع في شهر مايو من العام الحالي إلى شن حملة مراجعة شاملة من قبل إدارة الدفاع المدني، حيث شملت إغلاق عدد من مراكز التسوق بهدف الوقوف على معايير الأمن والسلامة والتأكد من وجودها من أجل تفادي وقوع مثل ذلك الحادث المؤسف الذي أودى بحياة عدد من الأطفال والكبار الأبرياء.

إن أهمية حملة الأمن والسلامة هذه التي أعقبت حادثة فيلاجيو أخذت طابعاً موسعاً تخطت فيلاجيو نفسها لتتطال مراكز تسوق أخرى. ونظراً لأنه من الطبيعي أن ينتقل الزبائن إلى مراكز التسوق الأخرى، فإن مسؤولية وجود معايير السلامة والأمن أصبحت أكثر إلحاحاً وتداركاً. لذلك فإن تحقق معايير الأمن والسلامة بات ذو غاية أسمى من مجرد السماح باستمرار النشاط التجاري في مراكز التسوق دون الوقوف على مدى وجود تلك المعايير وتحسينها، وإن لزم الأمر إغلاقها لحين التأكد من توافر تلك المعايير بها.

ولا شك إن إغلاق مراكز التسوق سيتسبب في خسارة دخل القيمة الإيجابية لأصحاب تلك المراكز، وتعطل مبيعات المحلات بها، وتوقف إيرادات البيع بها، وتعرض بعض أصحاب المحلات إلى صعوبة الوفاء بالتزاماتهم المالية، فضلاً عن زيادة مخاطر إلتئامات البنوك الممولة لتلك الأنشطة بتلك المراكز. وبالرغم من ذلك، فإن تلك الخسائر هي خسائر منظورة في الأجل القصير، ولا مجال لمقارنتها مع المنافع الكبرى التي ستجني ليس لأصحاب الأعمال فحسب، بل لمراكز التسوق ومرتاديهما والحركة التجارية برمتها في قطر.

إن حادثة فيلاجيو وانتشار صداها ساعدت على خلق التردد الممزوج بالحرص لدى كل من يرتاد مراكز التسوق. بل وأصبح بعض الزبائن ينظر يمينه ويسرة نتيجة لهواجس تجعلهم يتساءلون: هل هناك منافذ آمنة وواضحة للهروب في حال وجود حريق؟ وهل هناك نظام إطفاء آلي أو نظام تهوية وسحب الدخان حتى لا يسبب الاختناق؟ وهل هناك ما يتيح التدخل الفوري لأفراد الدفاع المدني للوصول إلى أي مكان في المبنى دون تأخير؟ كل هذه التساؤلات أصبحت تشكل وعياً مهماً يصب في ثقافة الاستهلاك لدى مرتادي الأسواق. وعلى أصحاب المحلات أو المراكز التجارية إدراك هذه الهواجس لأنها ستؤثر الزبائن على البحث عن مراكز التسوق الأكثر أماناً لهم ولأبنائهم، ومن ثم ارتيادها بصورة متكررة أكثر من مراكز التسوق الأقل أماناً، الأمر الذي سيؤثر في خلق ولاء أكبر في التسوق في تلك الأماكن الأكثر أماناً وسلامة، مما سينعكس على تعاملات المركز التجاري وأرباح أصحاب الأعمال.

إن حملة الأمن والسلامة التي أعقبت حادثة فيلاجيو وإن كان هدفها النهائي هو أمن وسلامة مرتادي هذه المراكز، إلا أن أهدافها الاقتصادية المشتقة من ذلك هي واضحة المنافع بالنسبة لحركة التسوق في قطر. بشكل عام، فإن أهم ما يميز الحركة التجارية في الأسواق هو وجود الثقة. وإن كانت الثقة في معاملات الأنشطة التجارية لها جوانب عدة مثل عدم الغش، وجودة البضاعة، وخدمة ما بعد البيع وغيرها، ولكن يأتي على رأس جوانب الثقة جانب السلامة والأمان أولاً. وذلك بسبب أن وجود جانب الأمان والسلامة هو الذي يلف طريق الزبون للوصول إلى البضاعة المعروضة واقتنائها من المحل التجاري. وما أن تحدث حادثة مثل حريق أو غيره فهذا من شأنه أن يفقد ثقة الزبون بالطريق الذي سينقله إلى تلك البضاعة مرة أخرى. ومن الطبيعي أن يكون إعادة بناء الثقة أمراً شاقاً من أجل استردادها، وقد يأخذ وقتاً طويلاً وثمناً مكلفاً لعودتها. ومن هذا المنطلق، لا بد من تحقق معايير الأمن والسلامة في كل مراكز التسوق من أجل بناء ثقة طويلة الأمد تنعكس على الحركة التجارية والتسوق في قطر بشكل عام.

وبما أن دولة قطر أصبحت اليوم تأخذ مكانها على خارطة السياسة والاقتصادية العالمية بشكل ملحوظ بما حباها الله من قيادة حكيمة تعمل بكل إخلاص من أجل النهوض بالدولة وشعبها ومصادر رزقها الوافرة بفضل الله وبحمده، فإن الخطط التي وضعتها الدولة ورؤية قطر 2030 والتي تصب في صميم الإنسان وكرامته على هذه الأرض الطيبة، وتطوير ظروف حياته التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية وظروف البيئة المحيطة به، إن ذلك كله من شأنه أن يثقل المسؤولية على عاتق إدارة الدفاع المدني. وذلك بسبب أن تلك الظروف لا يمكن تهيئة أطرها إلا بعد إجازة من إدارة الدفاع المدني. وهذه الإجازة لا يجب لها أن تأتي إلا بعد التأكد من تحقق شروط أمن وسلامة تلك الأطر التي سيتحرك فيها الإنسان وينتج فيها.

إن نجاح دولة قطر لاستضافة كأس العالم 2022 لم يأت إلا بعد فضل الله ثم بتفوق الدولة في تقديم ملفها المكون من حزمة من الانشاءات والامكانيات والاستعدادات والاجراءات التي تمكنها بنجاح من استضافة حدث كأس العالم على أرضها الطيبة. ومن بين تلك الاستعدادات مدى توافر معايير الأمن والسلامة في كافة المنشآت سواء التي سُنقَم عليها المباريات أو المنشآت المساندة للحدث، مثل الوحدات السكنية ومراكز التسوق والمستشفيات والمرافق العامة والمواصلات وغيرها. إن حادثة فيلاجيو وإن كانت أخذتها بعض وسائل الإعلام لترمي بثقلها في نشر وإظهار الشك في مدى استعداد الدولة في جوانب الأمن والسلامة، إلا إن الخطوات التي أُتخذت أو التي سيتم اتخاذها خاصة فيما سيُبنى لاحقا من هذه المنشآت جاءت - وبقدر الله - في وقت كاف لتكون الدولة أكثر استعدادا لاستضافة كأس العالم 2022. وبالطبع، فإن الدولة التي تُؤسس على معايير أمن وسلامة فعالة ومعتمدة من كافة الجهات العالمية الناشطة في هذا المجال ستكون من الدول الجاذبة للسياحة والتسوق وعقد المؤتمرات واستضافة المناسبات، بل واحتضان مقر اقتصادية وسياسية عالمية تعود بالنفع على الحركة الاقتصادية والتجارية في البلاد.

إن عامل السلامة والأمان ودرجة تحققه، وتكرار مراجعته واختباره، والحصول على شهادة معتمدة لتوافره، لن يصبح ثقافة أو قانونا فحسب، بل وسيُصبح أيضا أهم سلعة لأصحاب الأعمال للتنافس والتسابق للحصول عليها. لأنها ستكون لهم علامة تميز لتسويق سلعهم، ولجذب الزبائن واستمرار التسوق لديهم. وبذلك سيكون توافر عامل الأمن والسلامة رافدا لهم في دعم حركة تجارتهم وتحقيق المنافع المنشودة واستمرارهم في السوق .. ولن يكون ذلك كله إلا بعد تعاونهم مع إدارة الدفاع المدني لتحقيق ذلك العامل على أصوله ومعايير وأسس.

د. خالد شمس عبدالقادر

رئيس قسم المالية والاقتصاد

جامعة قطر